العوامل المؤثرة في مشاركة الناخب المصري في الانتخابات البرلمانية لعام 2015:

«مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية نموذجاً»

د. حنان أمين إسماعيل ●

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى إدراك الأفراد لأهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و أهم مصادر تشكيل هذه الإدراكات ، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فى هذه المشاركة، كذلك رصد محاولات المرشحين لارتكاب بعض الممارسات غير القانونية – شراء الأصوات تحديداً – و موقف الناخبين من هذه الممارسات ، و كذلك التعرف على مدى أهمية انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لدى الناخبين ، و أخيراً ، معرفة موقف الناخبين من النوع «الجندر» الخاص بالمرشح ؛ كرجل أم إمراة ، في التأثير على قرار الناخبين لدى الاختيار و التصويت لصالح هذا المرشح من عدمه.

و قد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن كلاً من وسائل الإعلام المرئية «الفضائيات» إلى جانب الصحف كانا مسؤولين عن رفد مفردات العينة بالمعرفة بشأن الأحوال السياسية بشكل

● مدرس علم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية - تفهنا الأشراف – جامعة الأزهر

عام. كذلك أفادت العينة بأن هناك ثلاثة عوامل تؤثر على المشاركة السياسية، تتمثل في المستوى التعليمي للأفراد، و طبيعة أوضاعهم الاقتصادية ، إضافة إلى مدى توافر المناخ السياسي الملائم. كما كشفت الدراسة وجود انتهاكات و ممارسات غير قانونية أقدم على ارتكابها بعض المرشحين بغرض الفوز في الانتخابات . و من ناحية أخرى ، اتضح أن انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لا يؤثر على اختيار الناخبين له ، و أخيراً ، كانت نسبة التصويت لمرشحين من الرجال تمثل الغالبية العظمى ، و هو ما عكس تقديراً سلبياً لدى الناخبين تجاه المرشحات من السيدات .

مقدمة :

تتمتع عملية المشاركة السياسية في مصر بكثير من الجوانب و الأبعاد الجديرة بالدرس والفحص ، خاصة بعد فترة ممتدة من الاضطراب السياسي و الاجتماعي المصاحب لحراك ثوري (2011 – 2013) ، ما تزال آثاره حاضرة ، بإيجابياتها و سلبياتها ، في مشهدنا السياسي الراهن. و لعله من المهم – في هذا الصدد – الإشارة إلى أحد أهم المسلمات جوهرية في التعاطى مع عملية المشاركة السياسية ، ألا و هى توافر الحاضنة الديمقراطية ، بكل ما تنطوى عليه من مكونات و قيم تتعلق بحقوق المواطنة ، و الحريات ذات الطابع الليبرالي ، فضلاً عن رغبة و إرادة حقيقية لتفعيل حق المشاركة السياسية الذي يُمكن مواطني الدولة من الاندماج الاجتماعي the social inclusion؛ كمواطنين فاعلين في مجتمعهم ، و بالتالي مسؤولين عن جميع المترتبات والنتائج المتعلقة باختياراتهم الواعية ، بديلاً عن حالة الإقصاء الاجتماعي the social exclusion التي تتسبب في خلق حالة من اللامبالاة ، و السلبية ، و بالتالي الشعور بعدم الاكتمال ، وفقدان الثقة بالذات في سياقها المجتمعي.

هذا و تعد المشاركة السياسية من سمات المجتمعات والأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، حيث تتمثل أهميتها وضرورتها باحتواء التشنجات التي قد تتولد من عمليه التعبئة و التحولات الاجتماعية المرافقة لإجراء التحديث السياسى والتنمية السياسية والاقتصادية ، وهو ما جعل منها عمليه شاملة، بمعنى أنها تعد عمليه متعددة الأبعاد ، فلا تنحصر أبعادها في حجم الضغط السياسي عن رغبة القوي الاجتماعية المتعددة الساعية إليها ، وإنما في مدى إستجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها ومن ثم في القدرات المؤسسية للنظم اللازمة لاستيعاب هذه القوى وحفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً ، و يرى كثير

من الباحثين أن المشاركة السياسية تشكل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي[1] غير أن توسيع نطاقها دون التوسع في عمليه المؤسسة السياسة يحمل معه تهديداً خطيراً للاستقرار السياسي ، و لا شك أن عمليه التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية ، بل وتدفع بها باتجاه النظام السياسي من أجل التأثير فيه ، والحصول على مكانة أكبر في تطوره ، ومن ثم على دور أوسع في الحياة السياسية ، مما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي إذا ما عجز النظام عن استيعاب هذه القوى من خلال المؤسسات السياسية القائمة، أو تباطأ في بناء المؤسسات الجديدة ، فالاستقرار السياسي يرتكز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة ، والمؤسسات السياسية من جهة أخرى ، فلا يمكن ضمان الاستقرار السياسي إلا اذا تطورت المؤسسة السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية، وذلك من أجل استيعاب القوى الاجتماعية التي باتت تهتم بالحياة السياسية و تشارك فيها.[2]

ومن ثم فان عمليه التعبئة الاجتماعية باتجاه المشاركة السياسية والإنخراط بالنظام السياسي بكثافه متزايدة ، تقتضي ضرورة بناء المؤسسات السياسية اللازمة لإستيعابها ، ومن ثم إستبعاد إمكانية لجوئها إلى العنف لفرض مشاركتها على النظام السياسي الحاكم عن طريق القوه وتقويض الاستقرار السياسي.

فالتحديث السياسي إذاً يستلزم بالضرورة إجراء تحولات مهمة في مراكز السلطة في المجتمع، مما يعكس درجه المشاركة السياسية والاستيعاب الإيجابي الفعال للقوي السياسية والاجتماعية المنخرطة حديثاً في إدارة شؤون البلاد ، إن هذه المشاركة يمكن وأن تتم في أُطر ومستويات مختلفة تقوم بدور الآليات المناسبة لرعاية المشاركة الشعبية في العملية السياسية، وهي مشاركه لابد من أن يسبقها بالضرورة زياده فاعليه المؤسسات والأجهزة السياسية. [3]

و اتساقاً مع التنظيرات المختلفة بصدد المشاركة السياسية ، تنبثق أهمية الرصد الميداني لتجليات هذه العملية ، بتمثلاتها المتعددة و المختلفة ، حيث الوقوف على الواقع السياسي- الاجتماعي ، و تبين مدى الفجوة بين المثال و الواقع الفعلي. خاصة إذا ما كان هذا الرصد مركزاً على مناطق و أقاليم قد لا تكون الأضواء مسلطة عليها بالقدر الكافي ، لوقوعها في الأطراف الاجتماعية المهمشة نسبياً في ريف المجتمع المصري ، الذي يمثل – و للمفارقة – كتلة سكانية غالبة و لا يستهان بها.

ومن ثم تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين :

القسم الأول نظري/منهجي؛ ويتناول عرض اشكالية ومفاهيم الدراسة، والمنهجية المستخدمة، إضافة إلى استعراض و مناقشة الدراسات السابقة ، أما القسم الآخر فيتناول نتائج الدراسة الميدانية، وخاتمة.

القسم الأول : الإطار النظري و المنهجي للدراسة :

و يتضمن ما يلي : اشكالية الدراسة ، و أهميتها ، و أهدافها ، و تساؤلاتها ، و مفاهيمها ، إضافة إلى أسلوبها المنهجي و كيفية سحب العينة و أهم خصائصها، و أهم الدراسات السابقة في هذا المجال.

أولا -اشكالية البحث :

تحددت الاشكالية في تساؤل رئيس مؤداه: ما أبرز العوامل التي تؤثر على مشاركة المواطنين المصريين في الانتخابات البرلمانية؟

ثانيا- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية أي دراسة في طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، والاشكالية التى تطرحها ، والتي تم التوصل إليها ، إضافة إلى أثرائها للنقاشات في الحقل المعرفى الذي طرحت ضمنه بشكل عام، سواء ما يتعلق بشرح و توضيح الأفكار الغامضة ، أو إضافة أفكار جديدة في الإطارين المعرفي والعملي، بشأن الظاهرة المدروسة، خاصة إذا كانت افتراضات ونتائج الدراسة تستجيب لمتطلبات المجتمعات المستهدفة.

و من ثم ، فقد يكون الجانب الأكثر أهمية لدراسة من هذا النوع ، كونها تركز على مجتمع ريفي ، حيث تتضافر عوامل الفقر ، و الجهل ، و الافتقار إلى التنمية ، إضافة إلى البعد عن دائرة الأضواء الإعلامية. و من ثم، كان التركيز في هذه الدراسة على عملية المشاركة السياسية في أحدى مراكز محافظات الوجه البحري في مصر، و هى مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية. حيث الوقوف على كيفيات تشكل ادراكات الناس بشأن السياسة ، و دوافعهم للمشاركة في العملية السياسية ، حتى في أبسط صورها ، و هى التصويت في الانتخابات البرلمانية ، كذلك الكشف عن أهم الانتهاكات التي قد يرتكبها المرشحون بغية الفوز في الانتخابات ، بغض النظر عن مشروعية ما يقومون بها انتهاكات ، فضلاً عن التعرف على ما يعتقده الناخبون بشأن المرشح «الصالح»، وأخيراً هل يمثل النوع (ذكر – أنثى) عامل مفاضلة لدى جمهور الناخبين ، أم أن الفيصل في الاختيار هو توافر الشروط الذاتية و الموضوعية في المرشح ، بغض النظر عن نوعه؟

ثالثا- أهداف الدراسة تتلخص في الآتي :

1. الوقوف على مدى إدراك الأفراد لأهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و أهم مصادر تشكيل هذه الإدراكات.
2. التعرف على نوعية مشاركة الأفراد في الانتخابات البرلمانية.
3. التعرف على أهم العوامل المؤثرة في هذه المشاركة.
4. الوقوف على أهداف و أسباب مشاركة المواطنين في الانتخابات البرلمانية.
5. رصد محاولات المرشحين لارتكاب بعض الممارسات غير القانونية – شراء الأصوات تحديداً – و موقف الناخبين من هذه الممارسات .
6. التعرف على مدى أهمية انتماء المرشح إلى حزب سياسي من عدمه لدى الناخبين.
7. و أخيراً ، معرفة موقف الناخبين من نوع « الجندر» المرشح ؛ كرجل أم إمراة ، في التأثير على قرار الناخبين لدى الاختيار و التصويت لصالح هذا المرشح من عدمه.

رابعا- تساؤلات الدراسة :

1. إلى أي مدى يدرك المواطنون أهمية المشاركة السياسية بشكل عام ، و في الانتخابات البرلمانية بشكل خاص؟
2. ما مصادر تشكيل إدراكات المواطنين بشأن عملية المشاركة السياسية؟
3. ما أهم العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية للمواطنين ، و تحديداً في الانتخابات البرلمانية؟
4. ما أهم الأسباب و العوامل التي تقف وراء المشاركة السياسية للمواطنين في الانتخابات البرلمانية؟
5. ما أبرز الممارسات غير القانونية التي ارتكبها بعض المرشحون في الانتخابات البرلمانية ؟
6. إلى أي مدى يؤثر انتماء المرشح إلى حزب سياسي في قرار انتخابه من قبل الناخبين؟
7. هل هناك علاقة بين نوع «جندر» المرشح البرلماني من ناحية ، و قرار الناخب بالتصويت لصالحه من ناحية أخرى ؟

خامسا- مفاهيم الدراسة :

نستعرض و نناقش في هذا المجال ثلاثة مفاهيم أساسية ، تتمثل في :

(أ) المشاركة السياسية

(ب) الانتخابات الديمقراطية

(ج) الدعاية الانتخابية

- حيث نناقشها فيما يلي ، من حيث تحديداتها المجردة ، و تعريفاتها الإجرائية:

(أ) مفهوم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية تعد نشاطاً سياسياً يرمز إلى مساهمه المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي وتبعا لتعريف صموئيل هنتنغتون و جون نيلسون فإن المشاركة السياسية تعني تحديداً ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عمليه صنع القرار الحكومي ، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً ، منظماً أو عفوياً ، متواصلاً أو منقطعاً ، سليماً أو عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي ، فعالاً أو غير فعال.[4]

ويؤكد بعض الباحثين أن المشاركة السياسية شكل من أشكال الممارسة السياسية، تتعلق ببنية نظام سياسي وآليات عملياته المختلفة ، حيث تكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها [5]

يرى آخرون أن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عمليه صنع القرارات السياسية لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم [6].

تعريف إجرائي للمشاركة السياسية :

هي قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني الحر في إتخاذ القرار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال اختيار ممثلين لهم يقومون بهذه المهمة ، فالمشاركة السياسية هي مؤشر تفاعلي لصحه العلاقة بين المجتمع والدولة ، فبقدر ما تكون الدولة تعبيراً أمنياً عن مجتمعها تزداد المشاركة السياسية السليمة المنظمة لأفراد المجتمع في الشؤون السياسية بصفتهم الفردية أو الجماعية في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية أو المحلية أو صنع القرار بصفة عامة.

(ب) مفهوم الانتخابات الديمقراطية :

يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية عند كثير من الباحثين موقع الصدارة في النظم

الديمقراطية ، وذلك منذ أن عرف شوميتر الديمقراطية على أنها مجموعه من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عمليه صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة [7] .

وفي الأدبيات العلمية التي تعنى بالديمقراطية و الانتخابات في الغرب حاول بعض الباحثين وضع تعريفات محدده للانتخابات الديمقراطية للحالات التي يدرسونها، ولعل من أبرز هذه الأدبيات وأكثرها شمولاً ما قام به ديفيد باتلر وآخرون ، فالانتخابات العامة الديمقراطية تستند إلى شروط ستة هي : -

- حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين.
- دورية الانتخابات وانتظامها.
- عدم حرمان أي جماعه من تشكيل حزب سياسي أو من المناصب السياسية.
- حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية.
- حريه إرادة الحملات الانتخابية على وضع لا يجرم فيه القانون المرشحين من عرض آرائهم وقدراتهم ، ولا الناخبين من مناقشة تلك الآراء.
- تمكين الناخبين من الإدلاء بأصواتهم وسط جو من الحرية والسرية و فرز الأصوات وإعلانها بشفافية ،وأيضا تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التاليه [8] وهذا هو التعريف المأخوذ به في هذه الدراسة.

وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية ، إلا أنه لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات ، أو مجموعه من المعايير القاطعة التي تحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة كما لا توجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية [9]

(ج) مفهوم الدعاية الانتخابية :

تعريف بول كانتان في كتابه «الدعاية السياسية» حيث يقول إن الدعاية هى الجهد المبذول لنشر فكرة ما ، وبصورة أعم هي الجهود المصروفة لتركيز عدد من الجهود المتوفرة لكسب الرأي العام للفكرة .

تعريف قاموس إكسفورد «هي جماعة منظمة أو خطة منظمة لنشر معتقد ما « أو ممارسة معينة ، أو أنها جهود وخطط ومبادئ هذا النشر» .

تعريف إجرائى للدعاية الانتخابية :

هى نشر الأفكار والمواقف السياسية الخاصة بالمرشح على أوسع نطاق، بهدف إيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد، حيث يستخدم المرشح أفضل وسائل الاتصال وأكثرها تأثيرا في الناس ، وتميل الدعاية إما إلى إبراز الوجة الجميل وإخفاء العيوب والأخطاء ، وإما إلى التأثير في الأفراد أو القطاع المخاطب بشكل عام ، ومن ثم فهي تعد المرحلة التي تسبق التصويت وخلالها يتم الترويج للمرشح لحشد اكبر عدد من أصوات الناخبين [10].

سادساً- منهجية الدراسة و عملية اختيار عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب للبحث وتم تحديد العينة على مرحلتين رئيسيتين :

- حيث كان الشرط الأساسي في المرحلة الأولى من الاختيار العام لهذة العينة أن تكون لمفرداتها الحق في المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانية (2015) ،بمعنى أن يتوافر لدى كل فرد شرط السن القانونية (18عاما) ، وأن يكون قد استخرج بطاقة الرقم القومى، وألا يكون لدية مانع قانوني من مباشرة حقوقة السياسية ، وأهمها- في هذا الصدد – التصويت في الانتخابات البرلمانية .
- أما المرحلة الأخرى فتمثلت في إستبعاد الأفراد الذين لم يشاركوا فعليا في الانتخابات البرلمانية عبر التصويت، على الرغم من كونهم متمتعين بالشروط اللازمة بهذا الحق، ومن ثم تم استبعاد (62) مفردة من إجمالى (200) مفردة ليصبح قوام عينتنا هو (138) مفردة، تتوافر فيها الشروط اللازمة وفقا لأهداف الدراسة ، و من ثم تم سحب هذه العينة من مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية كعينة عمدية .
- أما أداة البحث فكانت استمارة الاستبيان، وقد قامت الباحثة بتصميم الاستبيان من خلال الإطار النظرى ، ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التى تناولت موضوعات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك في ضوء الأهداف والتساؤلات الخاصة بالدراسة، وقد استهدفت الباحثة من خلال استمارة الاستبيان الحصول على بيانات متعلقة بموضوع الدراسة ، وفقا لأهداف الدراسة الحالية وتساؤلاتها ، ثم قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين بقسم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر ، وكليات الأداب أقسام الاجتماع بجامعتي القاهرة وعين شمس ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ثم قامت الباحثة بإجراء التجربة الاستطلاعية للتأكد من مدى صدق وثبات أسئلة الاستمارة، حيث بلغ عدد أفراد هذة العينة حوالى 15 مبحوثاً ، ثم قامت الباحثة بعد ذلك بتعديل الاستمارة مرة أخرى في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة القبليه Pre-test ثم حذف بعض الأسئلة التي كانت الإجابة عليها بدرجة الإيجاب بدرجة واحده ، ثم غلق بعض الأسئلة التى كانت مفتوحة، وبعد ذلك قامت الباحثة مرة أخرى بإعادة تطبيق الاستمارة على العينة نفسها بعد مرور 15 يوما للتأكد من مدى صلاحية الأداة لجمع المعلومات المطلوبة والتأكد من وضوح الأسئلة، ومدى فهم جميع المبحوثين لأسئلة الاستمارة وتسلسلها .

سابعاً- الدراسات السابقة :

1 - (محمد العدوي ، 2013 ، تحت عنوان : المشاركة السياسية في المناطق الفقيرة ، دراسة حالة العشوائيات في مصر)

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى مشاركة الأفراد في الحياه السياسية وخاصه المقيمين في المناطق الفقيرة و العشوائية ، حيث اهتم الباحث بدراسة أهميه المشاركة السياسية لهؤلاء الأفراد وتفاعلهم مع المجتمع.

أما عن الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة فقد اشتملت عينة الدراسة على 213 مفردة ، طبق عليهم استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة في أربع مناطق عشوائية متطورة ثلاثة منهما في تلال قلعه الكبش ، و تل العقارب ، و زينهم كعشوائيات متطورة ، وقام الباحث بدراستها كدراسة خاصه به وأطلق عليها الدراسة الميدانية الأولى ، في حين كانت المنطقة الرابعة (عشوائيات الشرابيه) ، كانت في إطار دراسة أعدها الباحث ضمن فريق عمل من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام 2002 والمناطق الأربعة توجد في مدينه القاهرة ، وتسمى في هذا البحث الدراسة الميدانية الثانية وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تزايداً في نسب المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي باعتبار أن التعليم يؤدي إلى ارتفاع الوعي السياسي للمواطن.

أما عن أسباب عدم المشاركة فقد أوضحت الدراسة أنها تتمثل في عدم المعرفة بالسياسة أو عدم امتلاك بطاقه انتخابيه أو عدم المعرفة بكيفيه المشاركة في الانتخابات[11]

2 - (دراسة كيس ماهيندراف و ديبوراكوك - 2007 تحت عنوان : وجهات نظر الشباب حول المشاركة واتجاهاتهم نحو الاتحاد الأوروبي)

هدفت الدراسة إلى معرفه مدى مشاركه الشباب البريطاني في الحياه السياسية و موقفه من

الاتحـاد الأوروبـي؟ وتوصلت الدراسة إلى أن الشباب البريطاني أكثر ثقة في المنظمات غير الحكومية من المؤسسات السياسية للدولة ، وهم أقل ثقه بالحكومة والبرلمان الوطني و الأحزاب السياسية القائمة ، ولعل ما يغير عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في بريطانيا هو عدم الثقة وقلة الاهتمام بالسياسة من جهة والنقاشات الأسرية ذات الطابع السلبى للسياسة والمشاركة السياسية من جهة أخرى[12]

3 - (دراسة أحمد أبو السعيد - 2008 تحت عنوان : الشباب والمشاركة السياسية).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهميه المشاركة السياسية للشباب في المجتمع ومعوقاتها، وتوصلت إلى أن الإزدواجية و سوء التخطيط لدى المؤسسات العاملة مع الشباب في تنفيذ برامجها ونشاطاتها الموجهة للشباب تعد من أهم المعوقات المؤدية إلى عدم المشاركة السياسية للشباب[13]

4 - (دراسة محمود حمدي عبد القوي - 2009 تحت عنوان : دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدي الشباب)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دوافع استخدام الشباب للشبكات الاجتماعية الافتراضية، ودور هذه الشبكات في تنميه الوعي السياسي لدى الشباب ، وتشكيل اتجاهاتهم نحو المشاركة السياسية باستخدام منهجي المسح ، والمقارن على عينه من الشباب قوامها (380) مفردة و على موقع Facebook ، وتوصلت الدراسة إلى أن نصف أفراد العينة يستخدمون شبكه الفيسبوك لأغراض سياسيه ، وأن تلك النافذة الاجتماعية الإلكترونية وفرت مناخاً أكثر أمناً وحرية لتبادل وجهات النظر في القضايا السياسية المثارة ، و جذب إنتباه الشباب بشكل كبير دون تمييز بين الذكور والإناث [14]

تعقيب عام على الدراسات السابقة :

إن هذه الدراسات تقدم معطياتها المهمة كخريطة أولية تمكن الباحث من معرفه مدى أهميه المشاركة السياسية وأبعادها ومعوقاتها بشكل يتسم بالموضوعية والشمول والدقة ، وأظهرت أثر الخصائص الاجتماعية مثل النوع والدخل والمستوى التعليمي في تفعيل المشاركة السياسية ويلاحظ ندرة الدراسات الاجتماعية الميدانية حول ما يتعلق بالمال السياسي و تأثيره على المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية ، وهنا يستدعي ضرورة الوقوف عند هذا الموضوع المهم ، وخاصة وأن مصر بشكل عام تمر بمراحل ذات

أهمية في الشأن السياسي و الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك يتطلب طرح هذا الموضوع بكل جرأة وشفافية وموضوعية لتذليل العقبات التي تحول دون مشاركة الأفراد في الحياة السياسية، وتفعيل مشاركتهم الإيجابية في العملية الانتخابية التي تخدم السياسة التنموية وتعزز قيم المواطنة وثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا ما تأمل الدراسة الحالية الوصول إليه.

وفي النهاية يمكن استخلاص أهمية المشاركة السياسية في النقاط التالية:

1. تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في الشأن السياسي، يعكس مدى الوعي بأهمية المشاركة السياسية، ودور أفراد المجتمع في تنميته ، والنهوض بواقعه وتطوره و تحديثه.
2. المشاركة السياسية تعزز وترسخ قيم الانتماء والولاء للوطن واحترام الدستور وسلامته ووحدته.
3. المشاركة الحرة تترجم شعور الأفراد بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم ، والمشكلات المشتركة التي قد تواجههم ، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.
4. مشاركه الأفراد في العملية الانتخابية هي مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع، فلاشك أن التنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركه حقيقيه للأفراد ، هذا بالإضافة إلى أن المشاركة تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والمجتمع.

القسم الثاني : نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم (1)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب النوع

الفئات	ك	%
ذكور	115	57.5
إناث	85	42.5
المجموع	**200**	**100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة الذكور من مفردات العينة الإجمالية حيث بلغت 57.5 %فى حين بلغت نسبة الإناث 42.5 % .

جدول رقم (2)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الفئات العمرية

الفئات	ك	%
18 لأقل من 25	22	% 11
25 لأقل من 35	89	% 44.5
35 لأقل من 45	44	% 22
45 لأقل من 55	28	% 14
55 لأقل من 65	17	% 8.5
65 فاكثر	ـــــ	ـــــ
المجموع	**200**	**% 100**

من الملاحظ في الجدول السابق أن أعلى نسبة من مفردات العينة الإجمالية تقع داخل الفئة العمرية من 25 لأقل من 35 حيث بلغت 44.5 % ، تليها الفئة العمرية من 35 لأقل من45 حيث بلغت 22 % ،ثم نسبة الفئة العمرية من 45 لأقل من 55 حيث بلغت 14 % ،ثم الفئة العمرية من 18 لأقل من 25 حيث بلغت 11 % ،وأخيرا الفئة العمرية من 55 لأقل من 65 حيث بلغت 8.5 %.

جدول رقم (3)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب محل الإقامة

الفئات	ك	%
ريف	60	% 30
حضر	140	% 70
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة سكان الحضر من مفردات العينة الإجمالية ، حيث بلغت 70 %. والجدير بالذكر أن هؤلاء الأفراد يقيمون في مراكز حضرية صغرى تتبع المركز الرئيس و هو مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية ، و هي المحافظة التي تقع ضمن محافظات الوجه البحري لجمهورية مصر العربية ، في حين بلغت نسبة الذين يسكنون مناطقها الريفية 30 %.

جدول رقم (4)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة التعليمية

الفئات	ك	%
امى	22	% 11
مؤهل متوسط	96	% 48
فوق المتوسط	16	% 8
جامعي	57	% 28.5
فوق الجامعي	9	% 4.5
المجموع	**200**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغت 48 %، يليها نسبة أفراد العينة الحاصلين على مؤهل جامعي حيث بلغت 28.5 % ، ثم نسبة 11 % من الأميين ، يليها الحاصلون على مؤهل فوق المتوسط حيث بلغت نسبتهم 8 % ، وأخيرا 4.5 % من الحاصلين على مؤهل فوق الجامعي . أي أن السمة الغالبة على عينة الدراسة هي كون غالبية مفرداتها من المتعلمين ، بداية من المؤهل المتوسط ووصولاً إلى المؤهلات فوق جامعية . و من ثم ؛ فإن المفترض فيهم التمتع بقدر ملحوظ من الإدراك و الوعي الذي يجعلهم مؤهلين لطرح آرائهم و رؤاهم الخاصة بموضوع المشاركة السياسية.

جدول رقم (5)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية

الفئات	ك	%
أعزب	29	% 14.5
متزوج	160	% 80
مطلق	4	% 2
أرمل	7	% 3.5
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة المتزوجين من مفردات العينة الإجمالية ، حيث بلغت 80 % ، ثم نسبة 14.5 % من غير المتزوجين ، ثم نسبة 3.5 % من الأرامل ، وأخيرا 2 % من المطلقين .و هي النسب المئوية التي تتوافق فعلياً مع طبيعة الفئات العمرية و توزيعاتها بالعينة ، تلك التي بدأت بالفئة العمرية من (18 – 25 عاماً) ، و انتهت عند الفئة العمرية (55 – 65 عاماً) ،

حيث يكون من الطبيعي اتساق توزيع هذه الفئات العمرية مع حالاتهم الاجتماعية المبينة بالجدول.

جدول رقم (6)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب عدد أفراد الأسرة

الفئات	ك	%
لا يوجد	34	% 17
2 لأقل من 4	128	% 64
4 لأقل من 6	26	% 13
6لأقل من 8	12	% 6
8 فأكثر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة من لديهم أسر مكونة (من 2 لأقل من 4 أفراد) ، حيث بلغت نسبتهم 64 % ، ثم نسبة 17 % ممن ليس لديهم أطفال ، وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في الجدول السابق ،حيث يوجد 14.5 % من مفردات العينة الإجمالية من غير المتزوجين ، ثم نسبة 13 % ممن لديهم أسرة مكونة (من 4 لأقل من 6 أفراد) ، وأخيرا نسبة 6 % ممن لديهم أسرة مكونة (من 6 لأقل من 8 أفراد) . و لعله من الملاحظ في هذا الصدد ، إنه و على الرغم من كون عينتنا تقع في أحد مراكز ريف الوجه البحري المصري ؛ و هو المعروف بغلبة توجهات أفراده نحو تحبيذ و تشجيع الإنجاب ، فإن حوالي ثلثي العينة (64 %) لديهم أسر مكونة من (2-4 أفراد) فقط ، أي الأب و الأم إضافة إلى أبنين فقط ، و هو ما قد يرجع إلى ارتفاع المستوى التعليمي لديهم ، كما سبق و أوضحنا وفقاً لجدول الحالة التعليمية للعينة ، و من ناحية أخرى ، قد يرجع ذلك أيضاً إلى أن 70 % من عينتنا تقطن في مناطق حضرية ضمن مركز ميت غمر ، مقارنة بالنسبة المتبقية 30 % و التي تتركز في مناطق ريفية .

جدول رقم (7)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب العمل

الفئات	ك	%
أعمل بالحكومة	116	% 58
أعمل بالقطاع الخاص	49	% 24.5
لا أعمل	13	% 6.5
أخرى تذكر	22	% 11
المجموع	**200**	**% 100**

من استقراء الجدول السابق نلاحظ أن غالبية العينة (82.5 %) تعمل بالفعل ، سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص، في حين مثلت نسبة العاطلين عن العمل (6.5 %) ، و هو ما قد يعكس قدراً من الاستقرار المعيشي لدى الغالبية العظمى من مفردات العينة ، و ذلك مع الوضع في الاعتبار أن ما يتمتع به العاملون في القطاع الحكومى من استقرار نسبي يفوق بكثير ذلك الذي يتمتع به العاملون بالقطاع الخاص ، حتى لو كان الدخل المادي المتحصل عن الأخير – الخاص – أكبر من ذلك المتحصل عليه من الأول ؛ الحكومي.

جدول رقم (8)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الدخل الشهري

الفئات	ك	%
لا يوجد	13	% 6.5
أقل من 1000 جنيه مصري	46	% 23
1000لأقل من 2000جنيه مصري	121	% 60.5
2000 لأقل من 3000جنيه مصري	11	% 5.5
3000 فأكثرجنيه مصري	9	% 4.5
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة فى الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن يحصلون على دخل شهرى من (1000 لأقل من 2000جنيه مصري) ، وهؤلاء هم في الغالب من الموظفين الذين يعملون بالحكومة بنسبة 60.5 % ، وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في الجدول السابق، ثم يليها أصحاب الدخل الشهري أقل من (1000 جنيه مصري) بنسبة 23 %، ثم من ليس لديهم دخل بنسبة 6.5 % ، وهؤلاء يمثلون الطلاب الذين يتقاضون مصروفا شهريا من أسرهم ، ثم نسبة 5.5 % ممن يحصلون على (2000 لأقل من 3000 جنيه مصري) ، وأخيرا 4.5 % ممن يحصلون على دخل شهرى (3000 جنبه مصري) فأكثر . أي أن الغالب على الدخول الشهرية لمعظم مفردات العينة هو تواضعها بقدر ملحوظ ، بغض النظر عن كون من يحصلون عليها يعملون في القطاع الحكومى أم الخاص ، بيد أن مستويات المعيشة في الريف المصري بشكل عام قد تجعلهم متوائمين بقدر ما مع مستويات دخولهم المادية المتواضعة ، مقارنة بمستويات المعيشة و التطلعات البذخية في المدينة ، خاصة العاصمة و المدن الكبرى.

جدول رقم (9)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب مصادر معلوماتها عن الحياة السياسية

الفئات	ك	%
قراءة الصحف	62	% 31
مشاهدة التليفزيون	138	% 69
الندوات والاجتماعات	-	-
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

نلاحظ من تحليل البيانات الـواردة في الجـدول السابق أن (69 %) من مفردات العينة الإجمالية يتلقون معلوماتهم السياسية من خلال ما يقدم على شاشات القنوات التليفزيونية، ولذلك نجد أن الإعـلام المرئي بالنسبة إليهم قد يكون بمثابة المصدر الرئيس الـذى يمدهم بالمعلومات التى تهمهم عن الحياة السياسية . فإلى جانب النشرات الإخبارية التى تقدمها القنوات التليفزيونية المتعددة ؛ خاصة الفضائية ، نجد هناك برامج التوك شو المسائية تحديداً ، و التي تكتسب شعبية كبيرة لدى معظم أفراد المجتمع المصري ، و هي البرامج التي كانت لها أدوار تتفاوت بين التأييد للنظام السابق علي ثورة يناير 2011 من ناحية ، و الناقدة لهذا النظام والممهدة بشكل أو بآخر للثورة عليه من ناحية أخرى ، حتى أن البعض قد ذهب – في أكثر من مجـال – إلى حد القول بـأن هـذه البرامج « ذات الطابع السياسي « قد حلت محل الأحزاب السياسية الضعيفة و غير الفاعلة خلال تلك الفترة و ما صاحبها من أحداث . هذا الدور الذي لعبته هذه البرامج الحوارية على الفضائيات المصرية و الذي استمر ، و إن خفت حدته بقدر ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية ، خصوصاً فيما يتعلق بمناقشة أية سلبيات تتعلق بالنظام، و ذلك في مقابل قنوات فضائية أخرى ، تبث من خارج مصر ، تطرح خطاباً معادياً على طول الخط للدولة المصرية ، و محرضاً ضد مؤسساتها المختلفة. و على الجانب الآخر ، مثلت نسبة الأفراد الذين يحصلون على معلوماتهم السياسية عن طريق الصحف المقروءة (31 %) ، و هو الأمر المرتبط بفئات المتعلمين ضمن العينة ، و لعل من نافلة القول أن هذه النسبة من العينة التي تعتمد على الصحف ، تنفتح أيضاً على مشاهدة البرامج السياسية عبر الشاشات المرئية «خصوصاً الفضائيات» ، و إن لم تقصر معارفها في هذا الشأن عليها وحدها.

جدول رقم (10)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب طبيعة الأخبار التى تشغل اهتمام أفراد العينة

الفئات	ك	%
أخبار محلية	110	% 55
أخبار عربية إقليمية	34	% 17
أخبار عالمية	56	% 28
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من استقراء البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ أن النسبة الغالبة من مفردات العينة (55 %) قد أقرت بإنشغالها بمعرفة الأخبار المحلية و الشأن الداخلي المصري ، يليها من أقروا بمتابعة الأخبار العالمية حيث تمثلت في (28 %) ، و أخيراً كانت النسبة الأقل لمن يهتمون بمتابعة الشأن الاقليمي و العربي، حيث اقتصرت هذه النسبة على (17 %) فقط من إجمالي العينة. وقد تكون النسبة المتعلقة بمتابعة الشأن المصري «المحلي» منطقية ، إلا أن النسبة التالية لها و المتعلقة بالشأن العالمي ، و التي أتت سابقة على الاهتمام بالشأن الاقليمي و العربي ملفتة للانتباه ، إلا أن ما قد يبررها ، تزامن إجراء التطبيق الميداني لهذه الدراسة خلال فترة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، و احتدام المنافسة بين كلٍ من (ترامب) و (كلينتون) ، و من ثم كان الاهتمام بمعرفة من سيتمكن من حسم السباق الانتخابي منهما خلال تلك الفترة !

جدول رقم (11)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب إمتلاك أفراد العينة بطاقة إنتخابية

الفئات	ك	%
عندى بطاقة انتخابية	138	% 69
ليس عندى بطاقة انتخابية	62	% 31
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**200**	**% 100**

من البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع النسبة المئوية لمن أقروا بأن لديهم بطاقة انتخابية، حيث وصلت نسبتهم إلى (69 %) ، وهو ما يرجع إلى عدة عوامل ؛ أولها أن نسبة مقدرة من هؤلاء كانت تحرص « تقليدياً « على المشاركة في جميع المناسبات السياسية ، خلال فترة ما قبل

ثورة يناير 2011، وثاني هذه العوامل انضمام كتلة تصويتية جديدة و معتبرة بعد ثورة يناير و بفعل زخمها و ما حملته من آمال و طموحات تتعلق بالمشاركة الديمقراطية ، ثم يأتي أخيراً ، حرص بعض المواطنين على استخراج البطاقة الانتخابية و التصويت في المناسبات الانتخابية المختلفة خشية فرض غرامة مالية عليه ، حسب القانون المنظم لهذه العملية ، حتى و لو كان هذا القانون غير مفعل واقعياً.

جدول رقم (12)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
نعم شاركت	138	% 69
لم أشارك	62	% 31
المجموع	**200**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن قاموا بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية 2015 حيث تمثلت فى 69 % ،وهو ما يتفق مع البيانات الواردة في جدول رقم (12) من حصول أفراد العينة على البطاقة الانتخابية ومشاركتهم في انتخابات 2015، يليها أفراد العينة الذين لم يشاركوا فى الانتخابات حيث تمثلت نسبتهم في 31 % . ومن ثم فقد قامت الباحثة ، وفقاً لهذه النتيجة ، باستبعاد هذه النسبة التي لم تشارك فعلياً في هذه الانتخابات من إجمالى مفردات العينة الإجمالية ، والتركيز فقط على مفردات العينة الذين شاركوا بالفعل في الانتخابات البرلمانية 2015، ليصبح قوام عينة الدراسة 138 مفردة فقط .

جدول رقم (13)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوعية المشاركة فى الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
أشارك بصوتى	138	% 100
أساهم فى الدعاية الانتخابية	-	-
أخرى تذكر	-	%
المجموع	**138**	**% 100**

يوضح الجدول السابق أن مشاركة جميع مفردات العينة في تلك الانتخابات قد اقتصرت فقط على التصويت ، في حين غابت جميع صور المشاركة السياسية الممكنة الأخرى .

جدول رقم (14)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب العوامل التى تؤثر على المشاركة السياسية للأفراد

الفئات	ك	%
المستوى التعليمي	59	% 42.7
المستوى الاقتصادي	37	% 26.8
المناخ السياسي المناسب	42	% 30.4
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يوضح الجدول السابق الترتيب الذي تراه مفردات العينة للأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على مشاركة الأفراد سياسياً ، حيث جاء في مقدمتها التمتع بمستوى تعليمي ملائم (42.7 %) يتيح لصاحبه القدرة على الفهم و الإدراك السليم لمجريات الأمور ، و طبيعة العملية السياسية، والقدرة على الاختيار السليم ، فضلاً عن الوعي بالحقوق و الواجبات ..الخ. و جاء تالياً في الأهمية؛ توافر المناخ السياسي السليم (30.4 %) ؛ فبدونه لا يمكن الحديث عن تطور و مشاركة ذات طابع ديمقراطي في المجتمع . ثم يأتي ثالثاً و أخيراً ذلك العامل المتعلق بالمستوى الاقتصادي (26.8 %) ، ذلك أن العديد من أفراد العينة أفادوا بأن المشاركة السياسية تحتاج إلى أفراد لديهم الحد الأدنى من متطلبات المعيشة ، فبدون ذلك لا يمكن لأحد لوم الناس على سلبيتهم على الصعيد السياسي ، فالناس في الغالب يسعون على رزقهم ، و في حال تم تأمينه نسبياً ، يبدأون في الانتباه إلى جوانب أخري ، كالثقافة و الفنون ، إضافة إلى المشاركة ذات الطابع السياسي ، و التي أبرزها و أبسطها في الوقت ذاته ، التصويت في الانتخابات.

جدول رقم (15)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الهدف من المشاركة فى الانتخابات البرلمانية

الفئات	ك	%
تحقيقاً لمصالح شخصية	17	% 12.3
أشارك لأعبر عن رأيي	27	% 19.5
المشاركة تحدد مستقبل بلادى	50	% 36.2
أملاً في تحسن الأحوال مستقبلاً	44	% 31.8
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن التطلع إلى مستقبل أفضل كان هو الباعث والدافع من وراء المشاركة تصويتاً في الانتخابات البرلمانية ، و هو ما عبر عنه ما يتجاوز ثلثي العينة في عبارتي : المشاركة تحدد مستقبل بلادي(36.2 %) ، و أملاً في تحسن الأحوال مستقبلاً (31.8 %) . و جاء تالياً من قرر أن مشاركته قد جاءت من أجل أن يعبر عن رأيه (19.5 %)، وهو ما يعكس رغبة بعضهم في ممارسة حقوقهم السياسية بحرية ، و التي يأتي التصويت في الانتخابات كأحد أبسط تطبيقاتها . و يأتي أخيراً من عبروا عن أن مشاركتهم هي تحقيقاً لمصالح شخصية (12.3 %)، حيث يمثل نجاح مرشحهم نجاحاً لمصالحهم أياً كانت، وهي الإفادة التي قد تشي بنوعية من الناس الذين لا يتطلعون سوى لمصالحهم الضيقة ، بغض النظر عن المصالح الجمعية، و التي قد لا تعبر عنهم .

جدول رقم (16)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب أسباب الإقبال على التصويت

الفئات	ك	%
أعمل زي الناس	49	% 35.5
لأن الثورة نادت بذلك	33	% 23.9
أهتم بالشأن السياسى	36	% 26
خوفا من الغرامة	20	% 14.4
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن نصف العينة تشارك بالتصويت في الانتخابات بناء على توافر قدر من الوعي السياسي لديها ، و هو ما تبدى في الاستجابتين التاليتين : أهتم بالشأن السياسي (26 %) ، لأن الثورة نادت بذلك (23.9 %) . أما الاستجابتان الآخريان فلا تعبران إلا عن ثقافة الحشد و التعبئة و المحاكاة ، فضلاً عن محاولة دفع الضرر المادي . حيث يعبر عن الأولى من إفاد بأنه يذهب للتصويت كغيره من الناس (35.5 %) ، أما الأخرى فتتبدى في القول بالذهاب خوفاً من الغرامة (14.4 %).

جدول رقم (17)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب علمها بالجهة التى تشرف على الانتخابات

الفئات	ك	%
وزارة العدل	111	% 80.4
وزارة الداخلية	16	% 11.5
وزارة الإستثمار	-	-
وزارة الدفاع	7	% 5.7
لا أعلم	4	% 2.8
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بمعرفتهم بالجهة التى تشرف على الانتخابات فى مصر وهي وزارة العدل حيث تمثلت في (80.4 %)، بينما كانت نسبة (11.5 %) % من أفراد العينة أقروا بأن الجهة المشرفة على الانتخابات البرلمانية في مصر هي وزارة الداخلية ،في حين كانت نسبة من أقروا بأن الجهة المشرفة هي وزارة الدفاع (5.7 %) ،يليها نسبة (2.8 %) من أفراد العينة أقروا بعدم علمهم بالجهة المشرفة على الانتخابات البرلمانية فى مصر.

جدول رقم (18)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب تعرضها لمحاولة المرشحين شراء أصواتها الانتخابية

الفئات	ك	%
لم يعرض على	44	% 31.6
عرض على ولم أوافق	5	% 3.5
بعت صوتى مقابل مال	76	% 55.6
بعت صوتى مقابل هدايا	-	-
بعت صوتى بوعود وخدمات	13	% 9.3
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق أن ما يقارب (70 %) من مفردات العينة قد تعرضت إلى حالة من حالات شراء الأصوات ، سواء قبلت مقابل المال (55.6 %) ، أو مقابل

الوعود و الخدمات (9.3 %) ، أو رفضت (3.5 %) ؛ ففي الحالات الثلاث هناك حالة فساد ترتبط بمحاولة المرشح ، و غالباً عن طريق أعوانه ، شراء أصوات الناخبين . أما على الجانب الآخر ، فإن من لم يعرض عليه هذا الأمر فكانت نسبته تدور حول (30 %) المتبقية . هذه الحالة تستشري غالباً في الأوساط الاجتماعية الفقيرة و المعوزة ، حيث رصدت تقارير لبعض المختصين الأكاديمين هذه الممارسات ، حيث قام الدكتور حسن على - أستاذ الإعلام ورئيس جمعية حماية المشاهدين والمستمعين والقراء –برصد هذه الظاهرة ، مقرراً: أن المال السياسى لعب دورا خطيرا في توجيه الناخبين حتى وصل ثمن الصوت في بعض المحافظات إلى 150 جنيها (تراوح في اليوم الأول من 50 إلى 60 جنيها وفى نهاية اليوم الثانى تخطى 150 جنيها) [15].

جدول رقم (19)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب الإفادة بممارسة المرشحين أعمالا غير قانونية في انتخابات 2015

الفئات	ك	%
استخدام المرشحين للمال السياسى وشراء أصوات الناخبين	105	% 76.8
رأيت مشاجرات بين مؤدين ومعارضين أمام لجنتى الانتخابية	10	% 7.3
استخدام المرشحين أساليب للدعاية أمام لجنتى الانتخابية	23	% 16.6
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

تتعدد صور و ممارسات الانتهاكات التي ترتكب خلال فترات الانتخابات رغبة في تحقيق فوز «غير مستحق» في معظم الأحيان . و من أهم هذه الانتهاكات تجاوز الحدود المادية المسموح بها قانوناً للدعاية الانتخابية ، و الدعاية للمرشح أثناء فترة الصمت الانتخابي ، و السعي إلى شراء أصوات الناخبين ، و ترهيب الناخبين مادياً و معنوياً ..الخ.

و قد أوضحت الدراسة الميدانية – في هذا الصدد – و من خلال الجدول السابق أن أبرز الأنتهاكات التي مارسها المرشحون من خلال معاونيهم ، كانت تلك المتمثلة في محاولة شراء أصوات الناخبين ، أو ما يعرف بإستخدام المال السياسي في التأثير على إرادة الناخبين و توجيهها صوب مرشح بعينه ، قد لا يكون مرغوباً لديهم في الظروف الاعتيادية ، و هو الانتهاك الذي استحوذ على ما يزيد على ثلاثة أرباع العينة (76.8 %) . تلا ذلك استخدام المرشحين لأساليب

الدعاية المختلفة أمام اللجان الانتخابية (16.6 %) ، ثم ، كانت المشاجرات التي وقعت بين أعوان المرشحين أمام اللجان الانتخابية ، و هو الأمر الذي قد يعمل على ترهيب الناخبين ، و قد يجعلهم يعدلون عن المشاركة من الأساس (7.3 %).

هذا وعندما نتكلم عن مخالفات الانتخابات البرلمانية ، نجد انفسنا أمام تقرير صادر عن الاتحاد العربي لمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال حول حجم الأموال التي تم إنفاقها في الدعاية الانتخابية لبرلمان مصر 2015 بمرحلتيه الأولى والثانية ، حيث قدر التقرير حجم هذه الأموال بحوالى 20 مليار جنيه ، وهي تقديرات ليست نهائية قد تزيد عن هذا الرقم بكثير، فحجم الأموال التي يتم صرفها لا تظهر بالشكل الحقيقي ، وذلك لأسباب منها عدم وجود رصد ومتابعة حقيقية وآلية للرقابة على حجم هذه الأموال ، وابتكار أشكال جديدة من الدعاية لم تظهر من قبل في الانتخابات المصرية [16].

و إجمالاً فقد أكدت المصادر القضائية باللجنة العليا للانتخابات، أنه ووفقاً للتقارير الدورية المعدة من قبل اللجنة العليا للانتخابات ، فقد تم رصد أكثر من 1800 واقعة مخالفة انتخابية ، حيث ثبت صحة ما تجاوز 60 % منها. وقد أرسلت اللجنة العليا للانتخابات تقاريرها في هذا الصدد إلى الجهات المختصة ، مع إحالة بعض المخالفات للنيابة العامة [17].

جدول رقم (20)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب رأيهم في وعود المرشحين

الفئات	ك	%
وعود كاذبة	114	% 82.6
وعود صادقة	24	% 17.3
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بعدم صدق وعود المرشحين حيث تمثلت في 82.6 % ، وذلك يرجع إلى أن وعودهم كانت كاذبة ولم يوفوا بها أمام أنصارهم، وأنها كانت مجرد وسيلة لجذب الناخبين واستقطاب أكبر عدد ممكن من الأصوات ، في حين جاءت نسبة 17.3 % المتبقية من أفراد العينة ، و التي أقرت بصدق وعود المرشحين في الانتخابات البرلمانية 2015 .

جدول رقم (21)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب معايير إختيار المرشح في الانتخابات

الفئات	ك	%
منافع مادية ومصالح شخصية	67	% 48.5
أختار الأنفع والأنسب	33	% 23.9
يعمل للصالح العام	30	% 21.7
مساندة عائلات	8	% 5.7
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بأنهم يختارون مرشحهم على أساس المنافع المادية والمصالح الشخصية ، حيث تمثلت في (48.5 %)، ويضاف إلى هذه النسبة و تسير في نفس مسارها بقدر كبير ، نسبة من أفادوا بأنهم يصوتون لصالح المرشح من أجل مساندة عائلات بعينها ، وهي العائلات التي تتمتع بعصبيات ونفوذ قوي داخل المجتمع المحلى ، وهو ما قد يعود عليهم من منافع ووعود شخصية ومادية وعينية تعود عليهم وعلى أبنائهم، ولا شك أن هذا يمثل بشكل أوبآخر وجه من وجوه الفساد في العملية الانتخابية، وقد جاءت نسبتهم (5.7 %). أي أن أكثر من نصف العينة تصوت لصالح مرشحين بعينهم لأسباب مصلحية ضيقة ، بأكثر من كونها تقوم بهذه الممارسة و تستخدم هذا الحق انطلاقا من قناعة بعملية ديمقراطية . و على الجانب الآخر ، جاءت نسبة من يمارسون هذا الحق من منطلقات وقواعد و قيم سياسية سليمة ، حيث عبر أقل من نصف العينة عن انهم يختارون الأنفع و الأنسب (23.9 %) ، و من يعمل للصالح العام (21.7 %).

جدول رقم (22)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نجاح مرشحهم في الانتخابات البرلمانية 2015

الفئات	ك	%
نجح	88	% 63.7
لم ينجح	50	% 36.2
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بنجاح مرشحهم في الانتخابات البرلمانية 2015 ، حيث تمثلت في (63.7 %)، بينما أفادت نسبة (36.2 %) من أفراد العينة بعدم نجاح مرشحهم فى الانتخابات البرلمانية 2015.

جدول رقم(23)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب انتماء مرشحهم إلى حزب سياسى

الفئات	ك	%
لا ينتمي لأي حزب سياسى	87	% 63
ينتمي إلى حزب الإخوان المسلمين	-	-
ينتمي إلى حزب سلفى	20	% 14.4
ينتمي إلى حزب معارض	31	% 22.4
ينتمي إلى حزب مؤيد للحكومه	-	-
أخرى تذكر	-	-
المجموع	**138**	**% 100**

يتبين من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة ممن أقروا بأن مرشحهم لا ينتمي إلى حزب سياسي ، حيث بلغت نسبتهم (63 %) ، و هو الأمر الذي يسترعي الانتباه ، فالحياة السياسية بعد ثورتي يناير 2011 و يونيو 2013 لم تشهد وجود حزب سياسي محدد بعينه يمكن أن نطلق عليه حزب الحكومة أو الرئيس أو النظام بشكل عام ، و إنما هي ائتلافات و تجمعات و تكتلات تتسم بالليونة و عدم التماسك والالتزام الصارم الذي يسم الحزب السياسي ، إنما هدفها الرئيس هو محاولة التمسك ببعض المباديء النابعة من الحراك الثوري الذي حدث في مصر . و من ثم فإن النسبة التي قاربت على ثلثي العينة لمرشحين قام الناخبون من أفراد العينة باختيارهم ، و هم غير منتظمين في حزب سياسي بعينه تعد منطقية إلى حد بعيد ، و معبرة عن حال المشهد السياسي في هذه الفترة . يلي ذلك من أفادوا بأن مرشحهم ينتمي إلى حزب معارض ، وذلك بنسبة(22.4 %) ، و هو أمر يحتاج أيضاً إلى أن نوضح بأن ما أصاب أحزاب الموالاة أصاب أيضاً أحزاب المعارضة ، خصوصاً بعد الثورتين ، حتى أننا لا نستطيع تعيين حزب سياسي معارض ذي حضور و شعبية في الشارع ، و إنما بعض الممارسات و المحاولات غير المكتملة و غير الناضجة بحال من الأحوال ، حتى و إن جاءت من قبل أحزاب لها خلفية تاريخية كالوفد كممثل للتيار الليبرالي ، أو التجمع كممثل لليسار ، فضلاً عن حزب جديد و غير مستقر و لا يتمتع بملامح سياسية واضحة كالدستور. وأخيرا تاتى نسبة (14.4 %)

من أفراد العينة ممن اقروا بانتماء مرشحهم لحزب سلفى ، و هو الحزب « الديني» الذي فضل رؤساؤه التحالف مع النظام الجديد بعد ثورة يونيو 2013 أملاً في مكاسب يحققونها عبر الحضور في المشهد من ناحية ، و رغبة من النظام في إبعاد شبهة محاربته للتيار الديني بشكل عام ، حيث يصبح المبدأ الحاكم : مارس السياسة دون تدينها ، و دون أن تفرض وصايتك على أحد.

جدول رقم (24)

يوضح توزيع مفردات العينة حسب نوع المرشح الذى قام بالتصويت لصالحه

الفئات	ك	%
رجل	116	% 84.5
إمرأة	22	% 15.9
المجموع	**138**	**% 100**

توضح البيانات الواردة في الجدول السابق ارتفاع نسبة أفراد العينة الذين قاموا بالتصويت لمرشح رجل في انتخابات 2015 ، حيث بلغت 84.5 %، بينما كانت نسبة 15.9 % من أفراد العينة هى لمن قاموا بالتصويت لامرأة وهو ما قد يرجع إلى المفهوم السائد لدى أفراد العينة و الذي مفاده :أن الرجل قادر على تلبية احتياجاتهم وتحقيق مطالبهم وتوصيل صوتهم للمسؤولين ،هذا بالإضافة إلى وجود معوقات إجتماعية وثقافية تحول دون انتخاب امرأة مرشحة فى الانتخابات وذلك لسيادة ثقافة شعبية تحدد دور المرأة داخل الأسرة (الإنجاب ورعاية الأسرة) فقط ، مقابل الدور السياسى والإنتاجى للرجل ، ومن ثم فقد لوحظ أن مجتمع الدراسة يتميز بسيطرة التصورات الذكورية ، ومن ثم هيمنة تمثيل المرشحين من الرجال على النساء .

خاتمة :

تأتي المشاركة السياسية للمواطنين كحق أصيل من حقوق المواطنة ، تلك التي تمثل أحد أهم مكونات المفهوم الديمقراطي. و على الرغم من تعدد مستويات و صور المشاركة السياسية، فإن الصورة الأكثر حضوراً لدى المواطنين هي المتمثلة في التصويت في الانتخابات الدورية. و من ثم كانت دراستنا هذه التي استهدفت بشكل أساسي الوقوف على طبيعة التغيرات التي قد تكون طرأت على عملية المشاركة السياسية للمواطنين المصريين

بعد مرور المجتمع المصري بحالة من الحراك الثوري ؛ يناير 2011 و يونية 2013 ، و قد كان التركيز – في هذا الصدد – على عملية المشاركة السياسية في إحدى المناطق الريفية ؛ مركز ميت غمر – محافظة الدقهلية في الانتخابات البرلمانية ، و التي جرت في العام 2015. إلا أن النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية في معظمها ، تدلنا على أن التغيرات التي كانت مأمولة بشأن هذه العملية السياسية كانت متواضعة إلى حد كبير! صحيح أن هناك قدراً من الإدراك و الوعي السياسي لدى الناس ، من مفردات العينة ، وهو المتحصل عن طريق وسائل الاعلام ، من فضائيات وصحف، كذلك توفر الرغبة لدى غالبيتهم في مشاركة سياسية تنتخب الأفضل ..ألخ ، إلا أنه و على الجانب الآخر ، مازالت الانتهاكات و الممارسات غير المشروعة قائمة لدى المرشحين وأعوانهم ، خاصة محاولات شراء الأصوات ؛ مالياً و بالوعود ، و تجاوز الحدود المالية للدعاية، والدعاية أمام اللجان الانتخابية . كذلك كان من الملاحظ – من خلال النتائج الميدانية – ضعف و هشاشة الأحزاب السياسية، وهو ما انعكس على حضورها و مصداقيتها في الشارع خلال تلك الانتخابات . إلا أن من أهم النتائج التي خلصت إليها دراستنا ما تعلق بوعي مفردات العينة بأهم عوامل و شروط المشاركة السياسية ، حيث أفادوا بأن هناك ثلاثة شروط من اللازم توافرها في هذا الصدد ؛ المستوى التعليمي الملائم ، و الذي يُمكّن الشخص من الإدراك السليم لحقوقه وواجباته ، و المستوى الاقتصادى الملائم ، و الذي يجعل هذا الشخص مطمئناً إلى حد ما إلى تأمين احتياجاته المادية الأساسية ، و من ثم يسعى إلى اشباع حاجاته المعنوية الأخرى ، و من أهمها الحاجة إلى المشاركة السياسية في إطار من الديمقراطية ، ثم يأتي العامل الثالث المتعلق بتوافر المناخ السياسي الملائم ، فلا ممارسة سياسية حقيقية دون ديمقراطية و حريات سياسية متحققة.

إن ما طمحت إليه هذه الدراسة هو مجرد تسليط الضوء على تجربة المشاركة السياسية عبر الانتخابات البرلمانية في إحدى المناطق الريفية في مصر ، و البعيدة عن أضواء العاصمة وضواحيها . إلا أن الأمر في حاجة دائمة إلى مزيد من الدراسات الميدانية التي تتعاطى مع واقع مجتمعاتنا المحلية ، سواء في الوجه البحري أم القبلي ، بكل ما تنطوي عليه هذه المجتمعات من خصائص نوعية تنبع من طبيعة تكوينتها الاجتماعية – الثقافية ، و كذا الديموغرافية.

المراجـــــع:

1. عبد المنعم المشاط : التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات و قضايا ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، 1988 ، ص206.
2. إسماعيل على سعد : مقدمة في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1987، ص364 .
3. سعد الدين إبراهيم : المجتمع و الدولة في الوطن العربي مشروع إستنزاف مستقبل الوطن العربي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية) ، ط1 ، 1988.ص 185
4. إسماعيل علي سعد : مقدمه في علم الاجتماع السياسي ، (م س ذ) ، ص663.
5. المرجع السابق.
6. جلال عبد الله معوض : أزمه المشاركة السياسية في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، للسنة 6 ، العدد 55 ، أيلول 1983 ، ص108.
7. (Joseph Schumpeter. Capitalism: Socialism and Democracy (New York. Harper, 1950 p: 259
8. David. Butler, Howard R. Penniman and Austin Ranney (eds), Democracy at the polis: Acomparative, Study of Competitive National Elections (Washington and London: American . Enterprise in Statute for Public Policy Research. 1981) p: 2 -3
9. Robert A. Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (Yale University Press 1973), p.240
10. نقلا عن موقع Hagtaiebriab-over-blog.com
11. محمد العدوي: المشاركة السياسية في المناطق الفقيرة - دراسة حاله العشوائيات في مصر، مجلة الديمقراطية ، القاهرة ، (العدد 38) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، ابريل 2012.
12. Kesi M. 8 Deborah Cook , Young People>s Views on Participation and their Attitudes Towards the European Union, Finance and Central Service Department , Scottish Executive .Social Research , UK, 2007
13. أحمد أبو السعيد : الشباب والمشاركة السياسية ، جمعيه الوداد للتأهيل المجتمعي ، القدس 2008.
14. عبد القوى محمود حمدي : دور الإعلام البديل في تفعيل المشاركة السياسية لدي الشباب ، المؤتمر الدولي العلمي الخامس عشر ، الإعلام والإصلاح ، الواقع والتحديات ، الجزء الثالث كليه الإعلام - جامعه القاهرة 2009.

15. نقلاً عن موقع أخبار مصر ، تحقيقات EGYNews.nes 2015/10/26

16. هانى جرجس عياد ، الحوار المتمدن ، المال السياسى ونزاهة الانتخابات البرلمانية فى مصر 2015/12/14 نقلا عن موقع www.m.ahewar.org

17. طارق حافظ، دوت مصر، الأربعاء 11 نوفمبر 2015 نقلا عن موقع http://www.dotmsr.com/section/201/ جريمة/1

Factors Influencing Voter Participation in Parliamentary Elections for the Year 2015 The Case of Meet Ghamer – Daqahlya Governorate

Dr. HANAN AMIN ISMAIL •

Abstract

This study Aims to determine the extent to which individuals percepate the importance of political participation in general, and the main sources of formation of their perceptions, and indentify the most important influential factors in this review, as well as monitoring attempts by candidates to commit certain illegal practices – buy votes specifically- and how do voters see these practices, as well as to know how important candidate>s affiliation to a political party or not, and finally, to know the voters> position of the type gender of the candidates as a man or a woman, in influencing their decision to choose and vote for this candidate.

The field study showed that both the visual media «satellite TV» and newspapers were responsible for supplying the study>s sample with knowledge about the political situation in general. The sample also reported that there are three main factors that affect political participation; educational level, and the economic situation in addition to the availability of appropriate political climate. The study also revealed the existence of violations and illegal practices present to some candidates to win elections.

• Al-Azhar University - Faculty of Humanities - Womens Branch - Tafahna El Ashraf- Dep-Sociology